والاجتماعية. لقد تمكّن أحد موظفي الامم المتحدة العاملين في قطاع غزة من توقع حدوث الانتفاضة الجماهيرية في المناطق المحتلة، وبموعدها المحدد تقريباً، من خلال استقرائه لمجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الضفة والقطاع[١٦]، بينما اخفقت اجهزة الامن الاسرائيلية في الوصول الى مثل هذا الاستنتاج، أو الى شيء قريب منه، لأنها «لم تعمل على وضع تقديرات استخبارية حول الاوضاع العامّة في المناطق المحتلة، وانما انشغلت، أساساً، في جمع المعلومات لاحباط الاعمال الفدائية»[١٧]. كتب يوسي ميلمان: «لقد استمرت اجهزة الامن في عملها الروتيني قصير النظر في ضبط أمن المناطق [المحتلة]. فالتقصير، هنا، هو، أولاً وقبل كل شيء، استخباري. لم يُعِد جهاز الامن والجيش الاسرائيلي والشرطة والامن العام تقديرات محدّثة للوضع، ولم تعط أجهزة الامن تحذيراً استخبارياً بامكان وجود تحرك شعبي منظم وواسع النطاق في المناطق [المحتلة]»[١٨]. ولم يكن الجهل بتوقيت الانتفاضة هو التقصير الوحيد الذي منيت به مؤسسة الامن الاسرائيلية، بل ترتب عليه تقصير آخر في تقدير حجم الانتفاضة، ومستواها. لقد كشف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في جلسة الحكومة الاسرائيلية، بتاريخ ١٠/١/١٩٨٨، عن ان «مؤسسة الامن لم تقدّر أن الاضطرابات وحوادث ' خرق النظام العام ' في المناطق، ستكون بمثل هذه القوة، وانها ستستمر فترة طويلة الى هذا الحد»[١٩].

أما رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شمرون، فأعلن، بعد أيام قليلة من اندلاع الاحداث، «ان حجم الاضطرابات الاخيرة في المناطق [المحتلة] فاجأ الجيش»[٢٠]. وبالنتيجة، فقد تم تحميل أجهزة الامن الاسرائيلية مسؤولية الاخفاق في توقع الاحداث، وتقدير حجمها وطبيعتها، الامر الذي دفع المسؤولين في وزارة الدفاع الاسرائيلية الى تشكيل هيئة جديدة لمعالجة تقدير الاستخبارات في المناطق المحتلة. غير ان هذا الاجراء جاء متأخراً، حيث اتخذت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية مساراً مختلفاً، الغى، الى حد كبير، فعالية أجهزة الاستخبارات الاسرائيلية في المناطق المحتلة. لقد اعتمدت اسرائيل طوال عقدين من الاحتلال، على اجهزة الامن لضمان سيطرتها على الضفة والقطاع. وقد استطاعت تجنيد عدد من ضعاف النفوس، فشكلت منهم ذراعاً أمنية تخترق عمق المناطق المحتلة، وتؤمن لها سيلاً من المعلومات والتقارير حول نشاط وتحركات العناصر الوطنية. ومع انطلاقة الانتفاضة الشعبية، بادر الفلسطينيون الى محاسبة هؤلاء العملاء وتطهير المناطق المحتلة منهم. وقد اعدم عدد منهم، بينما أعلن البقية توبتهم، أو هربوا الى خارج المناطق المحتلة، الامر الذي أدى الى فقدان مؤسسة الامن الاسرائيلية لقرون استشعارها في المناطق المحتلة. كتب يورام بيري: «ان جنود لواء غولاني، ولواء غفعاتي، والمظليين، ولواء الناحال، ليسوا هم الذين قاموا بتأمين الحكم الاسرائيلي للمناطق [المحتلة] على مدى عشرين عاماً، وانما وسائل رقابة اجتماعية أكثر تطوراً: شبكة كثيفة من العملاء، الذين قدموا تقارير الى السلطات، عمّا يحدث في كل زاوية وركن، ووسائل رقابية وعقابية من جانب جهاز الامن العام، وزعامة تقليدية، كانت تقوم ـ على الرغم من معارضتها للاحتلال ـ بلجم السكان المحليين، ووسائل ادارية من العقاب والثواب... ان هدف الانتفاضة هو تقويض شبكة الرقابة الاسرائيلية، وجعل الاحتفاظ بالمناطق [المحتلة] يكلف الاحتلال ثمناً باهظاً جداً. وبالفعل، فان جهاز الامن العام فقد الكثير من قدرته على الردع؛ كما خاف المتعاونون على مصيرهم منذ واقعة الاعدام في بلدة قباطية، حيث اعلنوا التوبة. وباتت عناصر معتدلة تتردد، مرة أخرى، في الاعراب عن موقفها»[٢١].

لقد كان طابور العملاء، هو عين الاحتلال وأذنه في الضفة والقطاع. وبتصفية هذا الطابور،